

وزارة الخارجية

قرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٣٤٧١ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الخاص بالموافقة على الكتاب المتبادل بين السيد سفير لبنان في الجمهورية العربية المتحدة والسيد وزير الاقتصاد للجمهورية العربية المتحدة والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٢

قرر:

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية للكتاب المتبادل بين السيد سفير لبنان في الجمهورية العربية المتحدة والسيد وزير الاقتصاد للجمهورية العربية المتحدة الموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٢ بشأن مد العمل بالاتفاق السياسي الموقود بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية لبنان لمدة سنة أخرى تبدأ من ٢٠ مايو سنة ١٩٦٢

تحريرا في ١٣/١/١٩٦٣

حسين ذو الفقار صبري

السفارة اللبنانية
في القاهرة
السفير

السيد وزير الاقتصاد
تحية طيبة وبمد

بالإشارة إلى مباحثاتنا في صدد السياحة من الجمهورية العربية المتحدة إلى لبنان، أرجو الإحاطة أن حكومة لبنان توافق على تمديد العمل بالاتفاق السياسي الموقع في القاهرة في ١٩٦١/٥/٣٠ سنة أخرى.

كما توافق على الاتفاق الموقود سنة ١٩٥٩ وعلى التعديل الذي أدخل على المادة الثانية من هذا الاتفاق الذي جرى العمل به سنة ١٩٦١ والذي يجعل نصها كالآتي:

مادة ثانية: يتم صرف ما يعادل المبالغ المحولة إلى لبنان لصالح السائحين من المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة بسعر تضمن الحكومة اللبنانية الأيقل عن ثمانى ليرات لبنانية للجنبة المصرى الواحد.

وقد أخذت علما بتأكيد سيادتكم أن المادة الأولى من الاتفاق الموقود سنة ١٩٥٩ والذي سرى العمل بها سقى ١٩٦٠، ١٩٦١ تعطى أيضا الرعايا اللبنانيين المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة حق الإفادة من التحويلات المشار إليها.

رجاء التفضل بإبلاغى موافقتكم على مضمون هذا الكتاب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا في ٢٠/٥/١٩٦٢

سفير جمهورية لبنان

السيد / سفير الجمهورية اللبنانية

تحية طيبة وبمد

أنتشر بالإفادة أنى قد قسامت خطابكم المؤرخ ١٩٦٢/٥/٢٠ والذي نصه كالآتي:

”بالإشارة إلى مباحثاتنا في صدد السياحة من الجمهورية العربية المتحدة إلى لبنان أرجو الإحاطة أن حكومة لبنان توافق على تمديد العمل بالاتفاق السياسي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٦١/٥/٣٠ لمدة سنة أخرى.

كما توافق على الاتفاق الموقود سنة ١٩٥٩ وعلى التعديل الذي أدخل على المادة الثانية من هذا الاتفاق الذي جرى العمل به سنة ١٩٦١ والذي جعل نصها كالآتي:

مادة ثانية: يتم صرف ما يعادل المبالغ المحولة إلى لبنان لصالح السائحين من المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة بسعر تضمن الحكومة اللبنانية الأيقل عن ثمانى ليرات لبنانية للجنبة المصرى الواحد.

وقد أخذت علما بتأكيد سيادتكم أن المادة الأولى من الاتفاق الموقود سنة ١٩٥٩ والذي سرى العمل به سقى ١٩٦٠، ١٩٦١ تعطى أيضا الرعايا اللبنانيين المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة حق الإفادة من التحويلات المشار إليها.

رجاء التفضل بإبلاغى موافقتكم على مضمون هذا الكتاب.

ويسرنى أن أبلغكم أنى أوافق على ما جاء به.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا في ٢٠/٥/١٩٦٢

وزير الاقتصاد